وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت
University Center El-Wancharissi of Tissemsilt - Algeria

مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

مجلة علمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة

تصدر عن
مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المجلد 03 العدد 01 - ديسمبـــر 2020

الترقيم الدولي المعياري للدورية : ISSN: 2710-8589
الترقيم الدولي المعياري للدورية الالكتروني: E-ISSN : 2716-8743
الإيداع القانوني : ديسمبر 2018

الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

مجلة

تصدر عن

مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي - تيسمسيلت

الـمجلد 03 العدد 01

ديسمبر 2020

revue.mesd@gmail.com

http://www.cuniv-tissemsilt.dz/index.php/mesd/

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/602

الترقيم الدولي المعياري للدورية : ISSN: 2710-8589

الترقيم الدولي المعياري للدورية الالكتروني: E-ISSN : 2716-8743

الإيداع القانوني : ديسمبر 2018

المـــــدير الشـــرفي للـمجـــلة

أ. د. عيســـــاني أحمد مدير المركز الجامعي تيسمسيلت

مدير ورئيس تحرير المجلـــــــــة

د. ألعيداني إلياس، المركز الجامعي تيسمسيلت

نائب رئيس التحرير

د. صلاح محمد ، المركز الجامعي تيسمسيلت

رئيس لجنة القراءة

د. سماعيل عيسى، المركز الجامعي تيسمسيلت

أعضاء هيئة التحرير

د. محمودي أحمد / د. محي الدين محمود عمر / د.بوزكري جيلالي

أعضاء اللجنة العلمية

د. صالح هاني عبد الحكيم إسماعيل	جامعة طيبة بالمدينة المنورة
أ. د لعلاوي عمر	المدرسة العليا للتجارة.
أ. د راتول محمد	جامعة الشلف
ا د عبد الحفيظ دحية	المدرسة العليا للتجارة.
د كمال لخريف	جامعة ابن زهر المغرب
ا د ثابتي حبيب	جامعة معسكر
د سيد علي كمال كايا	Business School Toulouse
ا د كمال رزيق	جامعة البليدة
أ.د الطاهر أحمد محمد علي	جامعة القصيم (المملكة العربية السعودية)
د. أحمد عبدالصبور الدلجاوي	كلية الحقوق -جامعة أسيوط
د. حكيم براضية	جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية
د.عماد الدحيات	جامعة الامارات العربية المتحدة
أ. نسرين موسى أحمد أحمد؛	جامعة أم درمان الأهلية (السودان)
د عبد الله سراج	(المملكة العربية السعودية)
د همام القوصي	جامعة حلب - الجمهرية العربية السورية

د. سلطان عبد الرحمن فتحي	الجامعة التقنية الشمالية -العراق-
د. نشأت ادوارد	معهد الادارة والحاسبات ونظم المعلومات مصر
ا.د.سعاد هادي حسن الطائي	جامعة بغداد
د وكيل عمار	جامعة سلطان قابوس عمان
أ.د/ رحاب يوسف	مصر
أ د. عبد السلام مخلوفي	جامعة بشار
ا د عدالة العجال	جامعة إبن باديس مستغانم
د. عمر محي الدين محمود	المركز الجامعي لتيسمسيلت
د. عيسى سماعيل	المركز الجامعي لتيسمسيلت
د. عبدالحق القينعي	جامعة البليدة
د. محمودي أحمد	المركز الجامعي لتيسمسيلت
د. بوزكري الجيلالي	المركز الجامعي لتيسمسيلت
د. نذير بوسهوة	جامعة يحي فارس بالمدية
د. زهير طافر	جامعة بشار
د. علي العبسي	جامعة الوادي
د. محمد صلاح	المركز الجامعي لتيسمسيلت
د. هزرشي طارق	جامعة الجلفة
د. زياني عبد الحق	جامعة ابن خلدون تيارت
د. خيرة مجدوب	جامعة ابن خلدون تيارت
د. مداح لخضر	جامعة الجلفة
د. روشو عبد القادر	المركز الجامعي لتيسمسيلت
د. مخوخ رزيقة	جامعة المسيلة
د. حمزة مزيان	جامعة الشلف
د. حسيني إسحاق	جامعة معسكر
د. قسول فاطمة الزهراء	جامعة خميس مليانة

أولا: التعريف بالمجلة.

مجلة " الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة " مجلة أكاديمية علمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة، تصدر عن مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي تسمسيلت، وتتناول القضايا والموضوعات بمجال علوم التسيير والتجارية والدراسات الاقتصادية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام المتزايد بالبحث العلمي والتعليم الجامعي بالمركز الجامعي تيسمسيلت، عن طريق نشر الدراسات الجادّة والمتميّزة ذات الطابع الاستراتيجي في مجال إدارة الاعمال والتسويق والدراسات الاستراتيجية بالإضافة إلى الدراسات الاقتصادية الكمية والمتخصصة، على أن تستند الدراسات المنشورة إلى معايير نشر علمية دقيقة وذلك بمشاركة أبرز الأكاديميين والباحثين في الجزائر والعالم العربي وباقي دول العالم.

ثانيا: أهداف المجلة.

- تسليط الضوء بشكل علمي على المواضيع والقضايا ذات الطابع الاقتصادي البحت الخاص بالجزائر وباقي دول العالم.
- تشجيع البحث العلمي في الجامعات الجزائرية وباقي الجامعات في دول العالم، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم وإنتاجاتهم العلمي.
- الإسهام في إثراء البحث العلمي في مجالات علوم التسيير والعلوم التجارية والاقتصادية، من خلال نشر البحوث والدراسات النظرية، الكمية والميدانية.
- استشراف القضايا المستقبلية المرتبطة الجزائر، والدول العربية، وبقية دول العالم.
- التركيز على الدراسات الاستراتيجية الآنية، والمواضيع الحديثة المحتملة في مختلف اهتمامات الباحثين المنتمين للمجلة وغيرهم من الباحثين عبر مختلف أنحاء الوطن والعالم.
- الإسهام في نهضة التعليم الجامعي وتطويره في الجزائر والعالم العربي.
- إطلاق طاقات الإبداع والتنافس العلمي، وفتح المجال أمام البحوث الأكاديمية الحقيقية.
- دعم المكانة العلمية والأكاديمية للمركز الجامعي تيسمسيلت وتوسيع آفاق البث العلمي.

مـــحتويات العـدد

عنوان المقال	المشاركين	مؤسسة الانتماء	الصفحة
النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: تحقيق علاقة أوكن	أ. صحراوي جمال الدين/ جامعة معسكر أ.د عدوكة لخضر/ جامعة معسكر		22-08
أثر الشراكة في نتائج الاعمال: دراسة تطبيقية على شركة كابلات جياد السويدي	د. ابو محمد الطاهر احمد محمد علي / جامعة القصيم المملكة العربية السعودية د. ابو مصعب موسى محمد يعقوب / جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا		47-23
Le leader d'opinion en marketing	Sayaj fatima / university center of ghelizane		62-48
واقع جودة الخدمات الصحية في العيادات الخاصة (دراسة حالة مصحة طب العيون نور وسارة بعين وسارة)	مكي الحاج / المركز الجامعي تيبازة حواس مولود / جامعة الجزائر 03		81-63
دور الأنشطة الاقتصادية المنزلية في مواجهة أزمة جائحة كوفيد- 19 في الجزائر	بلحاجي خديجة / جامعة الشلف قلش عبد الله / جامعة الشلف		102-82
مقالع الحجارة محرك أساسي للاقتصاد، ومدمر حقيقي للبيئة حالة جماعة تغرامت بإقليم الفحص-أنجرة (المغرب)	أقنين نبيلة / جامعة عبد المالك السعدي - المغرب أردة إلياس / جامعة عبد المالك السعدي - المغرب		118-103
التحضر الجبائي في الجزائر: الواقع والآفاق	بوشوشة محمد / جامعة باتنة 01		136-119
واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية- عرض تجارب بعض الدول-	بن فريحة نجاة / جامعة الجيلالي بونعامة نصاح سليمان / جامعة الجيلالي بونعامة		154-137
دور الكلمة المنقولة في التأثير على نية شراء خدمات الإقامة. دراسة حالة عينة من الأساتذة الجامعيين.	وزاني محمد / جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة		172-155
Sustainable Tourism Marketing	Meddas Ouahiba / University Djillali Liabes , Sidi bel Abess Kharroubi Mohamed/ University Mustapha Stambouli, Mascara		187 -173
الجهود المبذولة لترقية واستدامة السياحة الصحراوية بالجزائر	ط د /بلغيث امينة / جامعة تونس المنار- تونس		201-188
نمط تسيير العقار الصناعي وانعكاساته على التنمية المحلية في الجزائر	د. روشو عبدالقادر / المركز الجامعي تيسمسيلت		215-202
نحو إدارة سلاسل الإمداد في المؤسسات الاقتصادية كأساس محوري لدعم أبعاد التنمية المستدامة -دراسة حالة مؤسسة حسناوي بسيدي بلعباس-	زرادنة محمد / جامعة سيدي بلعباس قازي أول محمد شكري / جامعة سيدي بلعباس		231-216
اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر وتونس-	سلطان كريمة / جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة بوعفار آمال / جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة		247-232

Modern Economic and Sustainable Development

LMESD

Review

Published by
"the Laboratory of Modern Economic and Sustainable Development"
LMESD

University centre of Tissemsilt

Volume 03 – ISSUE 01
DECEMBER 2020

revue.mesd@gmail.com
http://www.cuniv-tissemsilt.dz/index.php/mesd/
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/602
International Standard Serial Number: ISNN: 2710-8589
Electronic International Standard Serial Number: E-ISSN: 2716-8743
Legal deposit : December-2018

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Center Ahmed bin Yahya Al-Wancharissi
Tissemsilt

Modern Economic and Sustainable Development review

Approved Scientific international Semestrial review And specializing in economic field

Published by
The laboratory of Modern Economic and sustainable development
Institute of Economics, Business and Management Sciences

Volume 03 – issue 01– DECEMBER 2020

International Standard Serial Number: ISNN: 2710–8589
Electronic International Standard Serial Number: E–ISSN: 2716–8743
Legal deposit : December–2018

النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: تحقيق علاقة أوكن

Economic Growth and Employment in Algeria: OKEN theory experiment

ا. صحراوي جمال الدين [1]، ا. د. عدوكة لخضر [2]

Sahraoui djamal eddine[1], Adouka lakhder[2]

جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، saraouikamal14@gmail.com؛

جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر ، adoukal1966@gmail.com؛

تاريخ الاستلام: 2020/09/01 **تاريخ القبول**: 2020/11/04 **تاريخ النشر**: 2020/12/15

الملخص:

في اطار الاقتصاد الكلي هناك علاقة مهمة تعرف بقانون أوكن والتي تنص على وجود علاقة سلبية بين التغيرات في معدلات البطالة حول معدلها الطبيعي والتغيرات في الناتج الإجمالي الفعلي حول معدله المحتمل. حيث تهدف هذه الورقة لقياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الجزائري استنادا إلى البيانات السنوية للفترة الممتدة من 1986 إلى 2017. تحقيقا لهذه الغاية تم اختبار علاقة أوكن ومدى مطابقتها للاقتصاد الجزائري، وتتلخص النتائج المتوصل اليها عدم تحققها رغم وجود العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة.

كلمات مفتاحية: نمو اقتصادي في الجزائر، التغير في معدلات البطالة، أسلوب مرشح هودرك وبرسكوت، صحة علاقة أوكن.

تصنيفاتJEL : C10, E24, J21, J23

Abstract:

In the macroeconomic framework there is a well-known relationshipcalled Okun's Law, which states that the negative relationship betweenmovements of unemployment rate and real GDP can be determined . The purpose of this pape ris to know the effect of the economic growth on the unemployment in algeria based on the periodic data from 1986-2017.

The objectif is to check the OKEN theory possible application on the algerian economy ,The funal result was that there are a contradictory relationship between the economic growth and the unemployment .

Keywords: economic growthin Algeria, unemployment Rate ,HP filter,OKEN theory possible application.

JEL Classification Codes : C10, E24, J21, J23

[1] **الباحث المرسل: صحراوي جمال الدين؛ الايمايل:** saraouikamal14@gmail.com

مقدمة

ان التحليل النظري يركز على البطالة كظاهرة اقتصادية ناتجة عن خلل في السياسات الاقتصادية، وهي بمثابة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة، فمن ناحية اقتصادية تبين وجود خلل في النشاط الاقتصادي، كما تعتبر في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية لما لها من آثار اجتماعية على تركيبة المجتمع. ولعل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية الناجمة عن البطالة يزيد من تعقيدها ويفرض اعتماد وسائل تحليل متعددة لفهم طبيعتها وآثارها ومن ثم محاولة تحديد آليات التأثير عليها.

ونظرا لخطورة هذه المشكلة حظيت باهتمام متخذي القرارات، وواضعي السياسات، والباحثين الاقتصاديين وغيرهم، لفهم كيفية التأثير على البطالة من منطلق فهم طبيعة العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالنمو، الاستثمار، معدل الأجور ونسبة التضخم. وبما أن العوامل السابقة تتداخل فيما بينها وترتبط كلها بالتغيرات الحاصلة في البنية الاقتصادية والمؤسساتية، فإن تحليل التغيير ينطلق أساسا من ربط البطالة بالتغير الحاصل في قدرات الاقتصاد على التغير أي مع النمو الاقتصادي باعتباره أهم مقياس لتغيير الاقتصادي الكمي. ولهذا تعتبر السياسات الاقتصادية الداعمة لنمو هي نفسها سياسات القضاء على البطالة في نظر البعض، غير أن التحليل الاقتصادي عن طريق المقاربة القياسية يبين أن العلاقة بين البطالة والنمو تتغير وفق عدة عوامل قد تعتبر في بعض الاقتصاديات من العوامل الخاصة[1].

ولهذا الأثر المتبادل بين معدلات النمو ومعدلات البطالة يعتبر أهم عامل لفهم كيفية التأثير على البطالة، حيث يبدو الاتجاه العام في هذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباط كبير بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة. وفي المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفضة أو سلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناصب العمل. بينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق مناصب العمل الجديدة تقل عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض. هذا الأمر يعتبر طبيعيا في التحليل النظري للعلاقة بين النمو وتغير نسبة البطالة، غير أن ما يحد من قيمة هذا التحليل هو عدم وجود تناسب بين معدلات النمو ونسب البطالة، فارتفاع النمو اقتصادي بنسبة ما لا يؤدي بضرورة إلى انخفاض البطالة بنفس نسبة، وبالنظر الى الطاقة المعطلة في المجتمع الجزائري اي قضية البطالة وانعكاسها على التوازنات الاقتصادية كل هذه المعطيات اكسبتها بعدا استراتيجيا، خاصة في ظل تزايد حدة المشكلة فيه، فكان لزاما على حكومة الاخذ بعين الاعتبار جميع التدابير اللازمة لتفعيل سياساتها، نظرا للتحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري مثل الحاجة إلى خلق مناصب شغل جديدة، و خاصة الدائمة منها والمنتجة، وفي ظل تسارع وتيرة نمو الفئة النشطة القادرة على العمل و تذبذب أسعار النفط و عدم استقرار حصيلة الصادرات، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في محاولة تفسير التغيرات في معدلات البطالة انطلاقا من التغيرات الحاصلة في معدلات النمو الاقتصادي، لذا الحكومة الجزائرية قد سعت جاهدة ومنذ السنوات الأولى للاستقلال إلى النهوض بالاقتصاد الوطني، فانتهجت في منتصف الستينات استراتيجية تنموية شاملة اعتمدت فيها على التخطيط المركزي لتجسيد أهدافها الاستراتيجية، تطلب هذه الاستراتيجية استثمارات ضخمة تحقق من خلالها نمو اقتصادي، استمرت هذه الوضعية خلال فترة الرخاء النفطية و التي غطت خاصة الفترة من 1974 إلى غاية 1985، إلا أن الهبوط الحاد في أسعار البترول منتصف الثمانينات (1986) وارتفاع العرض من جهة لجأت الحكومة بعد أزمة 1986 إلى صندوق النقد الدولي FMI لإعادة جدولة ديونها الخارجية في إطار الاصلاح الاقتصادي و الانتقال من نمط اقتصادي لآخر، لذا إن التحول من النظام الاقتصادي الموجه إلى نظام اقتصاد السوق لم يساهم في تحسين وضعية سوق العمل في الجزائر، كما انعكست الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال التسعينيات على معدلات البطالة مما أدى الى ارتفاعها نتيجة للتسريحات

الجماعية لعمال المؤسسات العمومية قصد تقليص نفقات الدولة. ومع حلول سنة 2001 حقق الاقتصاد الجزائري انتعاشا نتيجة الطفرة النفطية مما انعكس ايجابا على بعض المؤشرات الاقتصادية ومن بينها البطالة والتوظيف ضمن سوق العمل بفعل تغيير اقتصادي، حيث عرفت معدلات البطالة تراجعا حيث بلغ متوسط معدل البطالة 10.67% طيلة الفترة 2000-2017، ولكن هذا لا ينفي انه يوجد تحديات تواجهها ومتمثلة في خلق فرص عمل غير دائمة وكذا معدلات النمو الاقتصادي المحققة لا تعتمد على التنويع الاقتصادي.

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الاشكالية الرئيسية التالية

ما مدى صحة تحقق علاقة أوكن في الاقتصادي الجزائري؟

وللإجابة عن هذه الاشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هو واقع سوق العمل في الجزائر؟

- ما هي أهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر من أجل تفعيل الإصلاحات ضمن سوق العمل لخفض معدلات البطالة؟

- هل يؤثر معدل النمو الاقتصادي على حجم البطالة؟

فرضية الدراسة

- ان النمو الاقتصادي المحقق له فعالية لتأثير على حجم البطالة في ظل الواقع الاقتصادي الجزائري.

أهمية الدراسة

في ظل المشكلات التي يواجهها عالمنا المعاصر وباخص في الجزائر كون ان الموارد المتاحة في الوقت الحالي أكثر محدودية من أي وقت مضى الى جانب مشكلة سوء استخدام هذه الموارد واستغلالها لأغراض لا تخدم المصلحة العامة، مما عمل على تفاقم مشكلة البطالة، كما تساهم الدراسة في تسليط الضوء على مدى المساهمة في دفع عجلة التطور والنمو الاقتصادي انطلاقا من السياسات المتبعة والإصلاحات المطبقة على جميع المستويات.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة النمو الاقتصادي في خفض معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال التعرف على طبيعة تلك العلاقة.

الدراسات السابقة

لقد تطرق العديد من الباحثين الى العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة ولعل أشهرها دراسة Kangni Kpodar **(2007)** حول "لماذا بقيت البطالة في الجزائر أعلى مما كانت عليه في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلدان الانتقالية؟" وكان الهدف معرفة إذا ما كان الارتفاع يتعلق بتراجع أداء مؤسسات سوق العمل، أم يتأثر بصدمات الاقتصاد الكلي؟ وقد اعتمد على العوامل الكامنة

والمتعلقة بالمؤسسات التي تنظم سوق العمل والضرائب على العمل، وعلى نمو الإنتاجية، سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم ومعدلات التبادل التجاري، لشرح الفرق في معدلات البطالة بين الجزائر وبلدان أخرى.

دراسة Mdu Biyase and Lumengo Bonga-Bonga (2007) على الاقتصاد جنوب افريقيا حيث طرحت مسألة مهمة وهي النمو المنخفض للتوظيف أو ما يعرف بالنمو بدون تشغيل أي تحقيق معدلات نمو مقبولة بدون خلق للوظائف، وقد وجدا أن زيادة 1% في الناتج سوف تؤدي إلى زيادة 0.2 % في معدل العمالة[2].

دراسة Ngoo Yee Ting و Loi Siew Ling (2011)، ركزت الدراسة على صحة علاقة أوكن في الاقتصاد الماليزي، واستخدم فيها تحليل السلاسل الزمنية وبتطبيق الفرق الأول ونموذج الفجوة من خلال الاعتماد على مرشح هودرك وبرسكوت(HP)، وكذلك استخدام نموذج ARDL ، ليتوصل الى وجود علاقة اوكن[3].

وفي أحد الأبحاث الجديدة لصندوق النقد الدولي أجريت على بلدان مجموعة العشرين لمعرفة صحة قانون اوكن، لوحظ أن القانون المذكور ينطبق بوجه عام على الولايات المتحدة، لكن بالنسبة للدول الأوروبية الأخرى لوحظ أن العلاقة بين البطالة والنمو انحرفت عن النمط التاريخي بالفعل منذ عام 2011 نظرا لعمق "الركود الكبير"، وطول مدته وهي الفترة التي أعقبت الأزمة العالمية في 2008 وأدت إلى فقدان الكثيرين لوظائفهم، اما في جنوب إفريقيا وأستراليا وكندا، فإن كل زيادة قدرها 1% في إجمالي الناتج المحلي تقابلها زيادة في توظيف العمالة قدرها 0.6% أو أكثر، وفي المقابل يلاحظ أن توظيف العمالة لا يبدي استجابة تذكر تجاه النمو في الصين وإندونيسيا وتركيا.

وهذا التفاوت يدفع للبحث عن التفسيرات وراءه. فقد تكون الأسباب تقنية تعود لدقة البيانات المستخدمة، وقد تكون هيكلية، حيث تكون معدلات البطالة مرتبطة بعوامل طويلة الأجل وليس التقلبات القصيرة الأجل في معدلات النمو.وإذا أردنا اختبار هذه العلاقة في الجزائر، وبحسب هيكلية الاقتصاد الجزائري المعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وعلى الإنفاق الحكومي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني، وعلى الواردات من الخارج في ظل عدم التنوع الواسع في قاعدة الصناعات والمنتجات الزراعية والغذائية تلبي الطلب المحلي المتزايد، فإن زيادة الإنفاق المتأتي بدوره من زيادة الإيرادات النفطية لن يؤدي بالضرورة لتوليد الوظائف. فكلما زاد معدلات النمو الاقتصادي (الناتج عن ارتفاع أسعار النفط العالمية) تزداد إيرادات الخزينة ويزداد معها حجم الإنفاق العام، والبرامج التنموية، ولكن الإنفاق سوف يتركز على القطاعات الحكومية كمشاريع البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية.

صحيح أن ذلك الإنفاق يولد طلبا على قطاعات عديدة يديرها القطاع الخاص كالإنشاءات والمقاولات والتجارة وغيرها. ولكن جل هذه المشاريع يتم تنفيذها بالاعتماد بصورة كبيرة على العمالة غير الدائمة والتي لا تتوافق ومخرجات التعليم والتدريب، مما يعمل على زيادة معدلات البطالة وهو ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة في تطرق الى الإصلاحات الاقتصادية وتبيان مساهمتها في تأثير على حجم البطالة.

خطة الدراسة

من اجل تحقيق هدف الدارسة قمنا بتقسيم الورقة البحثية الى عنصرين

- النمو الاقتصادي وحجم البطالة في الجزائر؛
- الدراسة القياسية لاختبار علاقة أوكن (Okun's Law) بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

أولا. النمو الاقتصادي وحجم البطالة في الجزائر

ان الإطار النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة توضح من خلال اسهامات الاقتصاديين خاصة في ظل حجم البطالة كبيرة جدا، لكون البطالة تنتج بشكل عام من تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاضه تحت مستوياته الكامنة، وبالعكس في حالة ازدهار النشاط الاقتصادي، اما في معناها الاقتصادي تحدث في حالة وجود خلل في سوق العمل أي "اختلال بين جانبي الطلب على العمل من ناحية والمعروض منه في سوق العمل من ناحية أخرى[4]، لذا أوجد الباحثون علاقة عكسية بين المتغيرين النمو الاقتصادي والبطالة وسميت باسم مطورها قانون أوكن(Arthur Okun) والذي يعد من اهم النظريات التي ظهرت ضمن الفكر الاقتصادي ولدراسة إشكالية العلاقة بين معدل البطالة ووتيرة النمو الاقتصادي قام الاقتصادي الأمريكي أوكن[5] (1928-1980) بدراسة تحليلية لبعض متغيرات الاقتصاد الأمريكي في الفترة الممتدة بين سنة 1948 و 1960 حيث لاحظ أن أي ارتفاع في معدل البطالة (Unemployment Rate) بنقطة واحدة (1%)[6] سيصاحبها انخفاض في الناتج الوطني الحقيقي بثلاث نقاط (3%). ليتوصل إلى وجود علاقة خطية عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة[7] من خلال نشره لمقاله المشهور سنة 1962، وعرفت في البداية بعلاقة معامل أوكن أو العلاقة PIB/Chômage، وتم التعبير عن فجوة أوكن بالصيغة التالية[8].

$$Y_t - Y_t^* = -B(CH_t - CH_t^*)$$

حيث أن:

Y: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الفعلي؛

$\bar{Y}$: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الممكن؛

CH: المعدل الفعلي للبطالة؛

$\overline{CH}$: المعدل الطبيعي للبطالة؛

B: معامل أوكن (Okun).

ويمثل قانون أوكن (Okun) مفهوم مهم في الاقتصاد على المستويين النظري والتجريبي، فمن الناحية النظرية القانون يعبر عن علاقة بين منحنى العرض الكلي ومنحنى فليبس (Phillips). ومن الناحية التجريبية معامل أوكن (Okun) يساعد في التنبؤ وصنع السياسات الاقتصادية[9].

1. النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر

أن سوق العمل ليست كغيرها من الأسواق فهي "تعبر عن المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب"، لذا تجدر الإشارة إلى أهمية تسلسل الاصلاحات الاقتصادية والتفاعل بينها، حيث تحتاج الدول إلى السياسات الاقتصادية التي تساعد على رفع الانتاجية والنمو الاقتصادي والتي من شأنها أن تعمل على خفض معدلات البطالة من خلال عدد من المراحل، وبالرجوع الى الاقتصاد الجزائري تم تحقيق متوسط معدل نمو اقتصادي بـ 2.5% خلال الفترة (1990-1999) وخلال الفترة الممتدة (2000- 2008) حقق الاقتصاد الجزائري معدلات نمو أعلى من معدلات النمو المحققة في بعض الدول

النفطية في نفس الفترة، لكن سجل معدل النمو الاقتصادي تراجعا منذ منتصف سنة 2014 مع ظهور مرة أخرى في الأفق ازمة انخفاض أسعار النفط التي يتأثر بفعلها معدل النمو الاقتصادي خاصة في الجزائر، والشكل التالي يوضح تطور معدل البطالة مقارنة بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2017.

الشكل رقم (1): تطور معدل البطالة مقارنة بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2017.

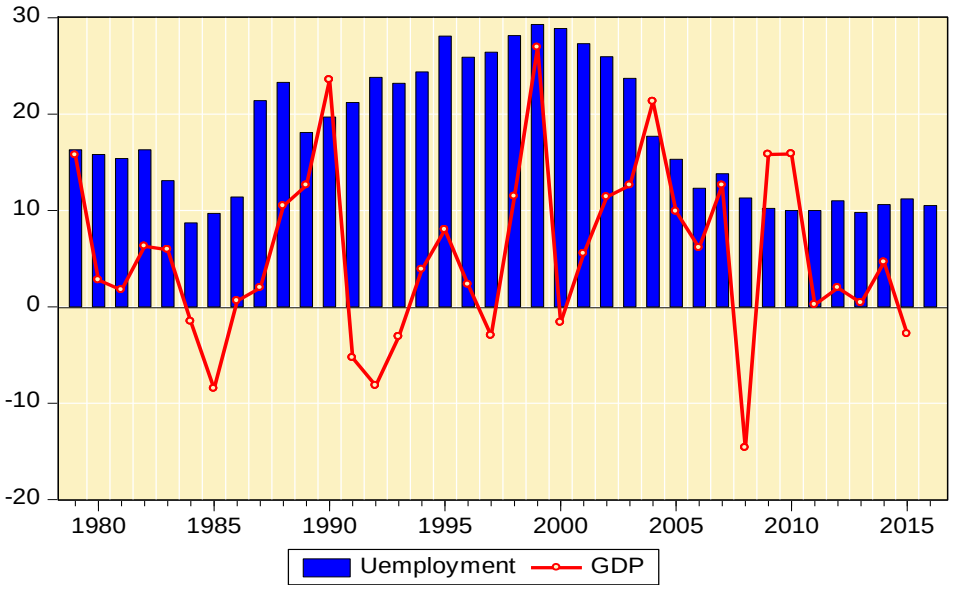

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

وفي إطار مواجهة الاختلال الحاد في سوق العمل في نهاية الثمانينات وتسعينات القرن الماضي، سعت الحكومة الجزائرية إلى خلق ديناميكية وحد من تفاقم مشكلة البطالة وفي هذا الشأن أخذت مجموعة من التدابير تتضمن الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت عدة تغيرات يمكن تلخيصها في المراحل التالية:

الفترة 1985-1989: تبنت الجزائر (مخطط الخماسي الثاني) الذي تصادف مع أزمة البترول 1986، "حيث تدهور فيها حجم مناصب الشغل الجديدة لتصل حوالي 377.000 منصب عمل مقابل هدف كلي حدد بـ 946000 منصب عمل جديد[10]، لينخفض بذلك معدل التشغيل من 90.1% إلى 81.9%، ونتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت في الاقتصاد الجزائري نلاحظ أن المخطط الخماسي الثاني تميز بتقليص مناصب الشغل التي تم خلقها 75 الف منصب جديد أي ما يعادل نسبة 1.9%سنويا نتيجة تناقص الاستثمارات الجديدة، وهذا ما أدى إلى اضطراب القاعدة الاجتماعية والمادية للقطاعات الإنتاجية كحرمانها من القدرة على الاحتفاظ بالعاملين فيها من جهة والحيلولة دون مساهمتها في خلق الثروات الوطنية من جهة أخرى ورغم التحفيزات إلا أن تدهور الأوضاع في مجال التشغيل يمس بالدرجة الأولى القطاع الخاص وهذا ما أدى إلى تسريح العمال فخلال هذه السنوات عرفت معدلات البطالة ارتفاعًا كبيرا حيث وصلت النسبة إلى الضعف من 9.7% إلى 18.1%.

الفترة 1990- 1999: (التشغيل في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق) تميزت هذه الفترة بالانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق مع تسجيل مؤشرات اقتصادية كلية متدهورة، رغم الإصلاحات الاقتصادية المتعددة في نهاية الثمانينات، حيث تعتبر هذه المرحلة أسوء المراحل، والتي أثرت سلباً على الأوضاع الداخلية في انخفاض أسعار المواد الخام المصدرة وشح مصادر التمويل الخارجي وتضخم الديون[11] هذه الوضعية جعلت الجزائر غير قادرة على تمويل الاستثمارات الجديدة مما أدى إلى تناقص عدد مناصب

الشغل إلى 21 ألف منصب، أضف إلى ذلك تراجع دور الدولة في الاقتصاد مع العلم أن القطاع الحكومي هو صاحب أكبر حصة من المناصب، بالإضافة لضعف الجهاز الإنتاجي و الوضع الأمني الذي عطل حركة الاقتصاد بصفة عامة حيث ارتفعت معدلات البطالة من 19.7% سنة 1990 لينتقل إلى 24.36% سنة 1994، وتبلغ بعدها مستويات قياسية في سنة 1999حوالي 29% [12].

الفترة 2000- 2018: ما يلاحظ من خلال هذه الفترة هو ارتفاع عدد مناصب الشغل، نظرا للوفرة المالية المحققة بداية 2001 بسبب ارتفاع في أسعار البترول، فقد شرعت السلطات الوطنية في تبني برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية ممتدة على طول فترة (2001-2019) من أجل تدارك التأخر في التنمية وبعث حركه الاستثمار والنمو من جديد، وقد اتضحت معالم هذه البرامج من خلال الشروع في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة (سياسة الإنعاش الاقتصادي) وبرنامج دعم النمو (2005-2009) وانتقل معدل البطالة من 29.5% سنة 2001 ليصل إلى 11.3% سنة 2008، كما عرف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) استراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة بهدف تحديث الاقتصاد، ومن خلاله حققت زيادة بعدد المناصب الموفرة حيث تم توفير في سنة 2014 ما يقارب 1198088 منصب شغل، لينخفض معدل البطالة الى 9.8 % سنة 2013، وقبل البدء في تنفيذ برنامج الخماسي (2015-2019) تم فتح حساب رقم 143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو 2، اتضح أن الأداء الاقتصادي في تراجع حيث عرفت الجزائر انخفاض أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان ، انخفض سعر برميل النفط من 110دولارا في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30دولارا مطلع العام 2016 أي بمعدل تجاوز 72%، وهو ما انعكس على العمالة بسبب الإجراءات المتخذة في إطار سياسة ترشيد النفقات وتجميد معظم المشاريع ليحقق بذلك معدل البطالة نسبة 11.2 % سنة 2015، ليستقر بعدها عند نسبة 11.7% خلال سنة 2017، وهذا معدل المحقق للبطالة مرتفع مقارنة بالنسبة لمعدلات النمو المحققة والى المبالغ المالية المخصصة لكل برنامج ابتداء من سنة 2001 الى غاية سنة 2017 اين تم تخصيص قرابة 36521.4 مليار دينار جزائري.

الشكل رقم (2): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

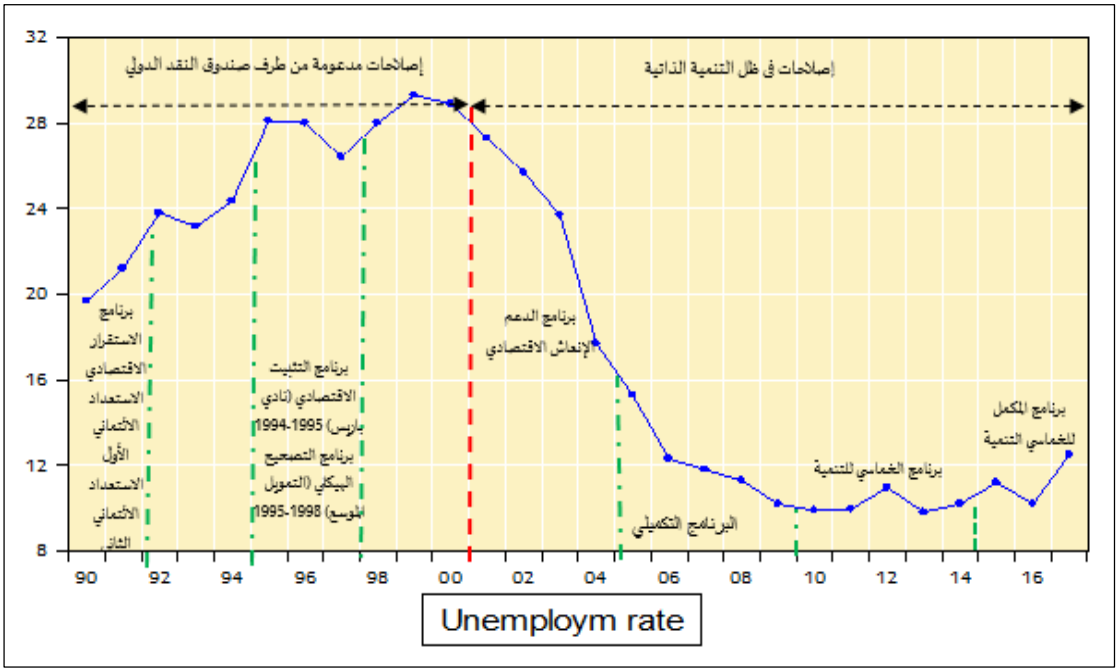

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

اما من ناحية القدرة الاستيعابية او التركيبة النسبية حسب قطاع النشاط الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2017 هيمنة قطاع الخدمات والتجارة وهو المتصدر الأساسي لجذب العمالة بشتى أنواعها بنسبة 54.15%، حيث عرف هذا القطاع ثبات حصته من العمالة مع تذبذبات طفيفة، وبنسبة تتراوح ما بين 51- 61 % خلال الفترة، كما عرف حجم العمالة في القطاع البناء والأشغال العمومية ارتفاع محسوس في استقطاب اليد العاملة بنسبة 16.55% وذلك استجابتا للمشاريع التنموية التي عرفتها البلاد (مشاريع السكن والمواصلات)، خاصة مع بداية تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم وتعزيز النمو حيث بلغ 967 ألف منصب سنة 2004 لينتقل بعدها الى 1880 ألف منصب سنة 2010، ويستقر عند 18.47 ألف منصب سنة 2017، في حين ان قطاع الصناعي الذي كان أحد أهم القطاعات المحركة لعجلة التنمية خلال السبعينات، ودورها كقطاع موفر للعمالة، حيث كانت مساهمته بما يقارب 20% من مجمل فرص العمل المتوفرة باستثناء الزراعة منها في الفترة 1967 إلى 1978، اما حاليا فهو يساهم بنسبة 13.15 % من إجمالي اليد العاملة خلال الفترة 2004-2017.

وما يلاحظ من الشكل البياني (3) اخر قطاع يستقطب العمالة هو القطاع الفلاحي بنسبة 12.38% مقارنة مع القطاعات الأخرى، رغم بعض الإصلاحات الزراعية التي شهدتها هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين. وبذلك العمل في هذا القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية وتساقط الأمطار(تقلبات).

الشكل (3): نسبة العمالة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية للفترة 2000-2017.

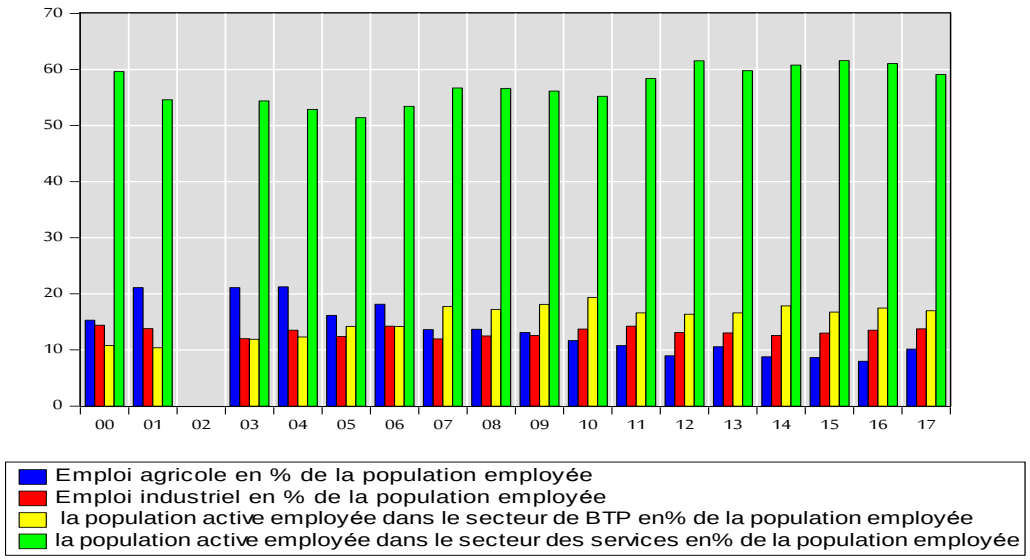

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

ثانيا. الدراسة القياسية لاختبار علاقة أوكن (Okun's Law) بالنسبة للاقتصاد الجزائري

ان الأثر المتبادل بين معدلات النمو ومعدلات البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة. وفي المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفضة أو سلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناصب العمل. بينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق مناصب العمل الجديدة تقل عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض. هذا الأمر يعتبر طبيعيا في التحليل النظري للعلاقة بين النمو وتغير نسبة البطالة، غير أن ما يحد من قيمة هذا التحليل هو عدم وجود تناسب بين معدلات النمو ونسب البطالة، فارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة ما لا يؤدي بضرورة إلى انخفاض البطالة بنفس نسبة، وهو ما تمت دراسته تجريبيا من طرف الاقتصادي الأمريكي أوكن (1928- 1980) ضمن دراسة تحليلية لبعض متغيرات الاقتصاد الأمريكي

في الفترة الممتدة بين سنة 1948 و 1960 حيث لاحظ أن أي ارتفاع في معدل البطالة (Unemployment Rate) بنقطة واحدة (1%) سيصاحبها انخفاض في الناتج الوطني الحقيقي بثلاث نقاط (3%)، ليتوصل إلى وجود علاقة خطية عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة، وبسبب تباين نتائج الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الدول النامية بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة، فإن الهدف الرئيس لهذه الدراسة تطرق الى أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1986- 2017.

وعلى هذا يتم استخدام اختبار العلاقة بين التغير في معدلات البطالة الفعلية حول معدلها الطبيعي والتغير في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي حول معدله المحتمل، حيث نقوم بتحديد علاقة أوكن ومدى صحتها في الاقتصاد الجزائري حيث ان بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دج) مأخوذة من قاعدة البنك الدولي ومعدلات البطالة فهي مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات.

- **منهجية قياس معدل البطالة الطبيعي**

تعتمد النظريات التي تفسر البطالة على ثلاثة اسس نظرية تتمثل في منحنى فيليبس والذي يربط في صيغته الأولى بين تضخم الاجور والبطالة، والذي تطور ليعبر عن العلاقة بين التضخم والبطالة، وثانيا نظرية البحث عن العمل (Job Search Theory) والتي تفسر البطالة بشكل عام من خلال مقارنة البطالة مع فرص العمل التي ينتجها الاقتصاد، حيث تعرف البطالة على أنها بطالة هيكلية عندما تختلف المهارات المعروضة عن المهارات المطلوبة. لذلك فإن فترات التعطل في هذه الحالة تكون طويلة وتكون البطالة الهيكلية طويلة الأجل. وتعرف البطالة على أنها احتكاكية عندما تكون المهارات المعروضة تتوافق مع المهارات المطلوبة لذلك فإن فترة التعطيل تكون قصيرة وتعتمد على توفر المعلومات ولهذا البطالة الاحتكاكية قصيرة الأجل، وطريقة الثالثة تتمثل في التحليل الجزئي حيث يمكن تفسير البطالة من خلال النظر إلى تغير الإنتاجية والأجور، فزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة الطلب على العمل تعني نقص البطالة، لذلك فإن دور التعليم والاستثمار براس المال البشري يرتبط في زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة احتمال الحصول على فرصة عمل بشكل أسرع. من هنا جاء تناقص البطالة مع تزايد المستوى التعليمي وتوقع انخفاض مستوى البطالة بين المتعلمين، وبالاعتماد على هذا الأساس يمكن تقدير العلاقة بين البطالة ومقاييس الإنتاجية كما يمكن استخدام متغيرات السياسة النقدية والمالية في الدالة وتقدير دور هاتين السياستين[13] .

ونظرا لعدم توفر المعلومات الإحصائية اللازمة لمقارنة البطالة مع فرص العمل للاقتصاد الجزائري لذا فإن التحليل المعتمد على نظرية البحث عن العمل يصعب استخدمها وبحدود ضيقة حيث تتوفر بعض المعلومات. ولهذا سنعتمد في الدراسة على تقدير منحنى فيليبس بهدف تقدير معدل البطالة الطبيعي الذي يتطلب سياسات اقتصادية طويلة الأجل ترتبط بهيكل الاقتصاد، وتطور العلاقة بين التضخم والبطالة تم تلخيصها بالمعادلة الشهيرة التالية[14]:

$$INF = \alpha\, INF_e + \beta(CH_n - CH) \quad \text{.....(1)}$$

حيث:

INF: معدل التضخم؛

INF_e: معدل التضخم المتوقع،

CH_n: معدل البطالة الطبيعي (Natural Unemployment Rate)؛

CH: معدل البطالة؛

α و β : معاملات نموذج؛

α يعكس مدى تحقق معدلات التضخم المتوقع؛

β يعكس تحديد الأجر وبالتالي جمود الأجر (Wage Rigidity).

- طريقة حساب معدل التضخم المتوقع (INF_e)

يعرف منحنى فليس عندما يكون تقدير معدل البطالة عند مستوى مستقر ومنخفض بالموازاة عند ارتفاع معدلات التضخم ويكون نوع من التسارع في المستوى العام للأسعار، والبيانات حول التضخم يتم استخلاصها كنسبة لارتفاع المستوى العام للأسعار، اما حساب معدل التضخم المتوقع INF_e فيكون من خلال استخدام المتوسطات المتحركة البسيطة ((MA(3) بثلاث فترات على النحو التالي:

$$\frac{INF_1+INF_2+INF_3}{3}, \frac{INF_2+INF_3+INF_4}{3}, \frac{INF_3+INF_4+INF_5}{3}, \ldots\ldots (2)$$

وبعد الحصول على سلسلة البيانات الخاصة بالتضخم المتوقع يمكن تقدير البطالة الطبيعية باستعمال المعادلة التالية:

$$INF_i = \beta_0 + \beta_1 INF_e + \beta_2 CH_n + e_t$$

حيث: $\beta_2 CH_n = \beta_0$

البيانات التضخم مأخوذة من البنك الدولي للفترة 1986- 2017.

قبل عملية التقدير نقوم بدراسة استقرارية سلسلة[15] التضخم وسلسلة التضخم المتوقع

جدول رقم (1): اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF

المتغيرات	سلسلة في المستوى		سلسلة الفروقات	
	ADF^C	الاحتمال	ADF^C	الاحتمال
INF	-0.89	0.31	-5.58	00.0
INF_e	-1.07	0.24	-2.51	0.01

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول نلاحظ ان القيمة الاحتمالية (ADF) لسلسلتي التضخم والتضخم المتوقع أكبر من 0.05 ومنه فان السلسلتين غير مستقرتين، بينما القيمة الاحتمالية (ADF) لسلسلتي الفروقات اقل من 0.05 وبهذا فهما مستقرتان عند الفرق الأول، بعد دراسة الاستقرارية نقوم بدراسة التكامل المشترك لجوهانسن.

الجدول رقم (2): اختبار التكامل المشترك لجوهانسن(Johansen)

القيم الذاتية	إحصائية القيمة العظمى الذاتية	القيم الحرجة	فرضيات حول عدد معادلات التكامل المتزامن
1	801.39	15.49	لا يوجد
0.08	2.76	3.84	على الأقل واحد

المصدر: استعمال مخرجات stata 15.

من خلال الجدول نلاحظ أنه هناك علاقة تكامل متزامن ما بين التضخم والتضخم المتوقع، ومنه توجد علاقة طويلة المدى ما بين المتغيرين ويمكن تقديرها معاملاتها باستعمال طريقة المربعات الصغرى على النحو التالي:

$$\widehat{INF}_i = 15.83 + 0.99\ INF_e - 0.83CH \quad \text{..... (3)}$$

(1.60) (-1.75) (12.75)

$\bar{R}^2$ = 0.83 p(F-stat) = 0.00 Dw = 1.44

من خلال المعادلة نلاحظ ان معامل التضخم المتوقع كان معنويا عند مستوى معنوية 10% وان النموذج مقبول احصائيا حيث ان القيمة الاحتمالية لفيشر اقل من 5%، وان القدرة الإحصائية للمتغيرات المفسرة تقدر بـ 83%. كما أن معامل معدل البطالة كان سالبا ومعنويا احصائيا ويساعدنا لحساب مؤشر البطالة الطبيعي (Natural Unemployment). وتقدير هذا الأخير من خلال قسمة ثابت التقدير على معامل معدل البطالة المقدر.

$$CH_n = \frac{\beta_0}{\beta_2} = \frac{15.83}{0.83} = 19.07$$

- **حساب الناتج المحلي الإجمالي المحتمل**

يتم تقديره الناتج المحلي الإجمالي المحتمل انطلاقا من الناتج المحلي الفعلي نلجأ الى الاعتماد على مرشح هودرك وبرسكوت (HP)، استعمل في الدراسات الاقتصادية لتقدير الناتج الفعلي المحتمل ويعد من الأساليب الأحادية المتغير ويعتمد على فصل الاتجاه او مكون النمو عن مكون الدورة، وقد اخذنا(λ) تساوي 30، والشكل التالي يوضح الناتج الفعلي والمحتمل وفجوة الناتج في الجزائر مقاس بمصفاة HP.

الشكل رقم (4): الناتج الفعلي والمحتمل وفجوة الناتج في الجزائر مقاس بمصفاة HP.

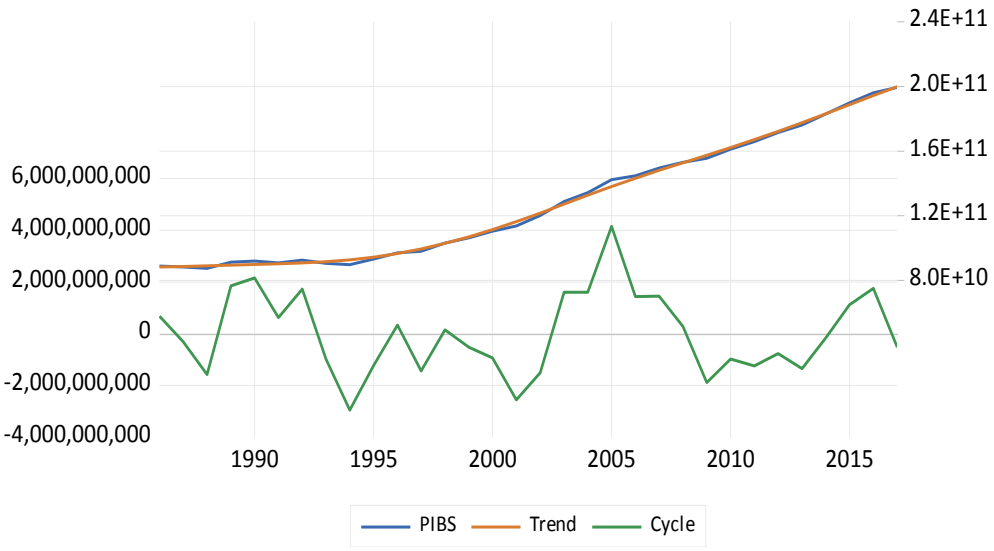

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

ويمكن القول من خلال الشكل البياني ان النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر في الفترة ما بين 1986-2017 هو بفعل سياسات دعم النمو والتنمية بفعل زيادة الإنفاق الحكومي، ويعود تطور الناتج المحلي الإجمالي مع بداية الالفية الجديدة الى قطاع المحروقات بنسبة كبيرة خاصة مع ارتفاع أسعارها.

- **صحة قانون أوكن في الاقتصاد الجزائري**

بعد تقدير معدل البطالة الطبيعي سوف نقوم بحساب تغير معدل البطالة حول معدله الطبيعي (VCH) وكذا التغير النسبي (VRPIB) في الناتج الإجمالي حول معدله المحتمل باستخدام نموذج الفجوة، نتحصل في الأخير على السلاسل الزمنية لكل منهما.

حيث: VRPIB = $\frac{Y_t - Y^p}{Y^p}$

$$CH - CH_n = VCH$$

ومعادلة أوكن التي نحاول تقدير معاملاتها تكتب على النحو التالي

$$VRPIB_t = \mathrm{a} + \mathrm{b}VCH_t$$

قبل التقدير سنقوم أولا بدراسة استقراريه وثانيا بدراسة التكامل المتزامن.

- **الاستقرارية:** الجدول التالي يلخص استقراريه المتغيرين باستخدام ADF

الجدول رقم (3): اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF

المتغيرات	سلسلة في المستوى		الفرق الاول	
	ADF^C	الاحتمال	ADF^C	الاحتمال
VCH	-0.65	0.42	-5.59	0.00
$VRPIB$	0.0008	-3.60	-6.38	0.00

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

ومن خلال الجدول (3) نلاحظ ان المتغيرين مستقرين عند الفرق الأول، وهذا ما يسمح لنا بتطبيق التكامل المتزامن لـ انجل وجرانجر.

- **تطبيق طريقة انجل وجرانجر(Engel- Granger) للتكامل المتزامن**

وسنقوم بتطبيق التكامل المتزامن لكل من انجل وجرانجر(Engel- Granger) المقترح سنة 1987 على مرحلتين، حيث تقوم المرحلة الأولى على تقدير علاقة انحدار y بالنسبة لـ x، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى، في حين تقوم المرحلة الثانية على اختبار استقرارية البواقي لمعادلة الانحدار السابقة، فإذا كانت البواقي مستقرة عند المستوى (0) I فهذا يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين.

ونلخص نتائج التقدير عن طريق المربعات الصغرى في المعادلة التالية:

$$VRPIB = -0.0005 - 0.0004VCH \quad \text{.....(4)}$$

(-0.23) (-1.18)

P(F-STAT)=0.24 R^2 = 0.04

نلاحظ أن معلمتي النموذج لكل من المتغيرة الناتج ومعدل البطالة ليس لديهما معنوية إحصائية، وذلك باستخدام إحصائية ستيودنت، وقد تحصلنا على إشارة سالب وهذا ما يبين وجود علاقة عكسية وأثر سالب بينهما.

وبعد ذلك قمنا باختبار استقراريه البواقي kk ونلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): اختبار التكامل المتزامن لـ جرانجر (Granger)

المتغير	ADF^C	%1	%5	%10	الاحتمال
kk	-3.80	-2.64	-1.95	-1.61	0.0004

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من الجدول (4) ان القيمة الإحصائية لدكي فولر المتطورة المحسوبة (ADF^C) أقل من القيمة الجدولية لماكينون (Mackinnon):

$$ADF^C = -3.80 < \text{Mackinnon}^t = -2.64$$

ومن خلال هذا الاختبار نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فسلسلة الأخطاء (kk) مستقرة.، والمتغيرين (vrpib, vch) توجد بينهما علاقة تكامل متزامن ويمكن التكلم عن علاقة المدي الطويل بينهما.

من خلال المعادلة (4) نلاحظ ان معامل (vch) غير معنوي وان القيمة فيشر الاحتمالية للنموذج أكبر من 0.05، وهذا ما يؤدي بنا لرفض نموذج أي عدم تحقق علاقة أوكن في الاقتصاد الجزائري رغم وجود العلاقة العكسية بين الناتج ومعدل البطالة.

خاتمة:

عرفت معدلات النمو في الجزائر توجهات عدة وارتبطت في معظم الأحيان بالطلب العالمي ووضعية أسعار النفط في السوق الدولية ما جعل هذا الأخير رهينة عوامل خارجية، وهو ما يؤكد حقيقة هشاشة الاقتصاد الوطني، كما ان القطاع العمومي لعب دورا هاما في التوظيف وخلق فرص العمل حيث شهدت الفترة الانتقالية للتوجه الى نظام اقتصاد السوق مع بداية التسعينات تراجعا في نصيب القطاع العمومي في التشغيل وعرف القطاع الصناعي تراجعا كبيرا بعد الشروع في عمليات الخوصصة التي مست العديد من المؤسسات الاقتصادية، وكان الاتجاه نحو دعم القطاع الخاص وكذلك تطور القطاع غير الرسمي الذي استحوذ على جانب مهم من القوى العاملة المشتغلة مما أدى كل هذا الى تزايد معدلات البطالة، اما الفترة الممتدة بداية من الالفية عرف الاقتصاد الجزائري انتعشا مما مكن صانعي السياسة الاقتصادية اتخاذ مجموعة من الترتيبات التي من شأنها امتصاص فائض سوق العمل والتخفيف البطالة وذلك من خلال تبني برنامج للنمو الاقتصادي اعتمد على الإيرادات المحققة من المحروقات دون تنويع مصادرها لتحسين الناتج المحلي للبلاد باعتباره العنصر الأكثر مساهمة في التوظيف وخلق مناصب العمل، استندت نتائج التجريبية لهذه الدراسة حيث خفض معدلات البطالة من خلال الزيادة في نمو الاقتصادي ولجوء الى تطبيق السياسات التي تكفل تحقيق هذا النمو، ومن اجل قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الجزائري تم تحقق من مدى صحة علاقة أوكن، والذي من خلاله تم اختبار أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة، وتتلخص النتائج المتوصل اليها الى عدم تحقق علاقة أوكن بالنسبة للاقتصاد الجزائري رغم وجود العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة، والنتيجة المتوصل من دراستنا لا تتطابق مع النظرية الاقتصادية.

لذا تبقى أهم وسيلة لخفض مستويات البطالة المرتفعة بأن تسعى برامج التنمية لتشجيع القطاع الخاص وتوفير المناخ الملائم لعمله، وتسهيل وجذب الاستثمار الأجنبي، ووضع منظومات لتشجيع مشاريع الشباب ورواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أن على صانعي القرار استخدام كل السياسات (النقدية والمالية والهيكلية) لتحقيق أعلى معدلات النمو الممكنة وتعظيم أثرها لتحقيق أعلى استفادة للقطاعات المختلفة في الاقتصاد وبما يعزز قدرتها على توليد الوظائف.

احالات والمراجع

1- مختاري فيصل، العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والاثار على السياسات الاقتصادية، المركز الجامعي مصطفي اسطمبولي، معسكر، 2008.

2. Ting, Ngoo Yee, and Loi Siew Ling. "Okun'S Law in Malaysia: An Autoregressive Distributed Lag (Ardl) Approach with Hodrick–Prescott (HP) Filter." Journal of Global Business and Economics2.1 (2011): 95-103.

3. Biyase, Mdu, and Lumengo Bonga-Bonga. "South Africa's growth paradox." DEGIT Conference Papers,[Online] Available: www. degit. ifwkiel. de/papers/degit_12/C012_043. pdf (February 3 2013). 2007.

4- Okun, Arthur, In the Political Economy of Prosperity, Norton: New York, 1970, P: 132-145.

5. Okun, Arthur M, Potential GNP: Its Measurement and Significance Reprinted as Cowles Foundation Paper, 1962, p 192.

6. Gregory. N. M, (2006), " Macroéconomie ", De Boeck, Paris, 3 eme édition, p 43.

7. Okun, Arthur, In the Political Economy of Prosperity, Norton: New York, 1970, P: 132-145.

8. Balibwanabo A. M et Tedika O. K, loi d'Okun en République Démocratique du Congo : Evidences empiriques, Revue Congolaise d'Economie, Volume 06, No 1, 2011, P : 22.

9. مجدي الشوربجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا- العدد السادس، 2009، ص 143- 144.

10. محمد بلقاسم حسن بهلول، " سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 207-211.

11. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2009، ص 172.

12- البيانات الخاصة بمعدلات البطالة في الجزائر للفترة 1962-2017 تم الحصول عليها من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

13. حسين الطلافحة، الخبراء حول حل معضلة بكالة المتعلمين في البلدان العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 45، الكويت، يناير 2012، ص 13-14.

14- حسين الطلافحة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

15- خالد محمد السواغي، مبادئ الاقتصاد القياسي، الأردن، 2016، ص 296.

قائمة المراجع

- خالد محمد السواغي، (2016)، مبادئ الاقتصاد القياسي، الأردن.

- محمد بلقاسم حسن بهلول، (1999)، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- مدني بن شهرة، (2009)، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

- حسين الطلافحة، (2012)، الخبراء حول حل معضلة بكالة المتعلمين في البلدان العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 45، الكويت، يناير 2012.

- مجدي الشوربجي، (2009)، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا- العدد السادس.

- مختاري فيصل، (2008)، العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والاثار على السياسات الاقتصادية، المركز الجامعي مصطفي اسطمبولي، معسكر.

- Ting, Ngoo Yee, and Loi Siew Ling. (2011), "Okun'S Law in Malaysia: An Autoregressive Distributed Lag (Ardl) Approach with Hodrick–Prescott (HP) Filter." Journal of Global Business and Economics2.1: 95-103.

- Balibwanabo A. M et Tedika O. K, (2011), loi d'Okun en République Démocratique du Congo : Evidences empiriques, Revue Congolaise d'Economie, Volume 06, No 1.

- Gregory. N. M, (2006)" Macroéconomie ", De Boeck, Paris, 3 eme édition.

- Okun, Arthur, (1970), In the Political Economy of Prosperity, Norton: New York, P: 132-145.

- Okun, Arthur M, (1962), Potential GNP: Its Measurement and Significance Reprinted as Cowles Foundation Paper.

- Biyase, Mdu, and Lumengo Bonga-Bonga. (2007), "South Africa's growth paradox." DEGIT Conference Papers,[Online] Available: www. degit. ifwkiel. de/papers/degit_12/C012_043. pdf (February 3 2013).